

النظرية الخضراء والأمن البيئي في العالم العربي

Green Theory and Environmental Security in The Arab World

سليم جداي، مخبر العلوم السياسية الجديدة، جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

salim.djeddai@univ-msila.dz

محمد الطاهر عديلة، مخبر العلوم السياسية الجديدة، جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

mohamedtahar.adila@univ-msila.dz

حورية قصعة*، مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة -

gassaa.houria@univ-guelma.dz

تاريخ إرسال المقال: 2021/12/05 تاريخ قبول المقال: 2022/04/02 تاريخ نشر المقال: 2022/05/12

الملخص:

تكتسي القضايا المتعلقة بالبعد البيئي أهمية متزايدة على مستوى دوائر صنع القرار في الحكومات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالبيئة، وكذلك على مستوى الدوائر الأكاديمية والعلمية، فعلى سبيل المثال أضحت هذه القضايا تشكل مركز الاهتمامات الأساسية للباحثين في العلاقات الدولية، ففي الستينيات كان هناك اعتراف عام بالأزمة البيئية العالمية الناشئة عن "مأساة المشاعات"، وهي الفكرة القائلة بأن البشر كأفراد أنانيين سوف يفرطون في استخدام الموارد المشتركة، ليعقد أول مؤتمر للأمم المتحدة حول هذا الموضوع أفرز ما يعرف بالأحزاب السياسية الخضراء والسياسات العامة، وهو ما خلق دافعا لبروز العديد من المحاولات لتأسيس اتجاه نظري قائم بذاته يعرف بالنظرية الخضراء للمساعدة في تفسير وفهم هذه القضايا السياسية.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف المفاهيم والافتراضات التي تقدمها هذه النظرية في تحليل قضايا الأمن البيئي من جهة، ومن جهة أخرى معرفة مدى مواءمتها التحليلية لقضايا الأمن البيئي على مستوى العالم العربي.

الكلمات المفتاحية: النظرية الخضراء؛ الأمن البيئي؛ العالم العربي.

Abstract:

Environmental issues are important in decision-making circles in governments and international organizations related to the environment, as well as in academic and scientific circles, for example, these issues form the center of interests of researchers in international relations. That

humans as selfish individuals will overuse common resources, to hold the first United Nations conference on this topic that produced what is known as green political parties and public policies, which created an impetus for attempts to establish a theoretical trend known as green theory to help explain and understand these political issues.

Accordingly, this study aims to explore the concepts and assumptions of this theory in the analysis of environmental security issues on the one hand, and on the other hand, to know the extent of its analytical relevance to environmental security issues at the level of the Arab world.

Key words: green theory; environmental security; Arab world.

المقدمة:

يشهد العالم اليوم طفرة من حيث التطور الاقتصادي والتكنولوجي وسيادة العولمة، والتي كانت لها العديد من الآثار الإيجابية والسلبية على جميع الدول، والتي مسّت جميع مناحي الحياة الإنسانية، بما في ذلك مقومات البيئة وما تحتاجه البشرية في ممارسة حياتها العادية، وتمثل دول العالم العربي هنا حالة دراسية جيدة لتحديد بعض هذه الآثار المتعلقة تحديداً بالبيئة والأمن البيئي، ومدى ارتباطه بالكائن الحي، فهو كذلك يتعرض لهذه العوامل الجيولوجية والايكولوجية، والتي تعرقل مسار كينونته المتواصلة، فمعايير الأمن البيئي الآن أصبحت أكثر تأثيراً بمخرجات العولمة، حيث عصر العولمة قد قلص من توجهات ومقومات الدولة الوطنية وجعلها تتكيف ولو بالسلب مع مخرجات العلاقات الدولية الراهنة.

وعلى هذا الأساس تتمحور إشكالية دراستنا حول ماهية المعايير المستوردة من النظريات والأطر الغربية في الوطن العربي للمحافظة على البيئة؟ ومدى مواءمتها وملاءمتها للواقع المعاش في الوطن العربي على وجه الخصوص؟

واستناداً إلى الإشكالية المركزية يمكن اختبار مدى صحة الفرضية التالية:
يمكن للنظرية الخضراء أن تلعب دوراً محورياً في أمنة البيئة في الوطن العربي ومعاصرة التغيرات لما لها من تقنيات إبستمولوجية ضمن أطر العولمة الغربية.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في رصد مدى الاعتماد على الجانب الغربي في تفسير الظواهر السياسية والبيئية في الوطن العربي، وذلك من خلال محددات التبعية وتقنيات التقليد الأعمى وعملية الاستيراد المباشر من الغرب دون أي تحديث للمفاهيم والنظريات.

مناهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية التي تساعد على الفهم والتفسير السلس للقضايا المرتبطة بالزاهرة البيئية والأمن البيئي، حيث تم توظيف المنهج الوصفي وذلك من أجل وصف الظاهرة محل الدراسة وصفا موضوعياً وحيادياً، بينما تم اعتماد المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل المنطلقات التي تعتمدها النظرية الخضراء في التفسير والتحليل.

1- التوجهات النظرية للأمن البيئي ضمن الأطر النقدية الحديثة والعلاقات الدولية الراهنة:

ارتبطت قضايا التكنولوجيا والعولمة بمخرجات مشتركة تتبع بدورها من مخاطر تهدد الإنسانية جمعاء؛ سواء في الحاضر أو المستقبل، وهذا يعود بالدرجة الأولى كما أسلفنا الذكر إلى إفرزات التكنولوجيا والاتصال والعوامل العولمية، وكذلك لسلوكيات الأفراد و لغياب الوعي بمدى خطورة هذه الآثار والتهديدات على عدة مستويات، وهو ما نتج عنه تفاقم تداعيات والتدهور البيئي وخاصة في الوطن العربي، وهو ما يدفعنا للتساؤل في هذا المستوى من الدراسة عن ماهية الأمن البيئي والأطر النظرية التي تحكمه؟

1.1- الأمن البيئي وأطره النظرية:

أصبحت الكوارث البيئية تشكل أهم مصادر التهديد في القرن الحادي والعشرين، خاصة ذات النسق البيئي مثل السيول الجارفة، الزلازل، حرائق الغابات، أو كوارث من صنع الإنسان مثل تلوث الهواء والمياه وارتفاع درجة حرارة الأرض... ومهما اختلفت أسبابها وأنواعها فهي في الغالب ذات تداعيات خطيرة على الأمن الصحي، الغذائي والاقتصادي، وحتى الإنساني، وهو فرض حتمية تعدد الأمان إلى البعد البيئي، ومنطلقاته المرتبطة بالوقاية من التأثيرات السلبية للتصنيع والتكنولوجيا المكثفة، وكذلك العولمة والنمو السريع للسكان...¹.

وإذا عدنا إلى سياق ورود مفهوم الأمن البيئي فقد تم تطويره من قبل باحثي "مدرسة توريننتو الكندية" ويعتبر "توماس هومر ديكسون" **Thomas Homer-Dixon** أبرز الباحثين في هذا المجال، والذي ساهم في ظهور حقل فرعي عرف بالنزاعات البيئية **Environmental Conflicts**، كما لا يمكننا إغفال مساهمات كل من "سيمون دالبي" **Simon Dalby**، وريتشارد ماثيو **Richard Mathew**، واللذان ساهما مساهمة بارزة في دراسات الأمن البيئي مع التركيز بدورهما على المنظور النقدي للأمن، وذلك من خلال العديد من الدراسات، وخلافا لوجهة النظر القائلة بربط البيئة بالأمن كتب "دانيال دودناي" **Daniel Doudney** مقال بعنوان "الأمن البيئي: نقد **Environmental Security : A Critique**" طرح من خلاله وجهة نظره الراضة لربط البيئة بالأمن انطلاقا من خلفية عدم تناسب الحقلين².

وبناء على ذلك سنحاول التركيز على الشق الأول وهو الأمن والذي يعتبر من أصعب المفاهيم التي تناولها ومازال يناقشها التحليل العلمي المعاصر، وذلك كونه مفهوم يتسم بالنسبية والتغيير والتركيب، كما أنه متعدد الأبعاد والمستويات هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة، تتباين من حيث مصدرها، درجتها وكميتها وكذلك توقيتها، وأيضا من حيث المرجعية الواجب الاعتراف بها منهجيا في التحليل مثل الفرد، الجماعة، الدولة، النظام الإقليمي أو حتى العالمي، فالأمن يعتبر أحد المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية، والتي اتسمت ومازالت تتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى³.

في حين ينقلنا البحث في الشق الثاني من متغيرات المفهوم والذي يركز على البيئة إلى "هنري ثرو" H. othoreau باعتباره أول من صاغ كلمة Ecology عام 1858، لكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها، ليتدارك الألماني "Enst Haekel" هذا النقص عام 1866م ويستعمل هذا المفهوم للإشارة للدلالة على العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها، أي أن هذا العلم يعني بدراسة العلاقة بين الكائنات الحية والبيئات التي تعيش فيها⁴.

وبالتالي فإنه لمن الصعوبة وضع تعريف دقيق ومحدد للأمن البيئي وذلك بعد التطرق لتعريف شقيه، وهنا أيضا يبرز لنا شقين تقليديين وبعدين في تعريف الأمن البيئي، حيث يركز البعد الأول على أمنة البيئة عبر سلسلة من الخطوات لضمان صيانة وسلامة النظام الايكولوجي، أي أن هذا البعد يركز على مفاهيم البيئة والأمن في سياقات وتوجهات التنمية المستدامة بدلا من الصراعات وإشكالات الحلول، وهذا يفترض أن تأمين النظام الايكولوجي أساسي للفرد وصحة المجتمع، وهو ما برز في طروحات الأمم المتحدة للمحافظة على "الأمن الدولي" والذي يمر حتما عبر تحقيق "الأمن البيئي"، وهنا يصبح تعريف الأمن البيئي هو وصول الفرد إلى حالة من الطمأنينة وقدرته على ممارسة الحياة والعيش في ظروف بيئية ملائمة⁵.

أما البعد والشق الثاني فحدد الأمن البيئي بأنه المنطقة التي تتفاعل فيها الاهتمامات البيئية والاستراتيجيات الأمنية، وهذا التعريف يفترض ارتباطا وثيقا بين القضايا البيئية ومخاوف تتعلق بالأمن القومي، ويشترط دعاء هذا البعد ثلاثة روابط أساسية وهي أثر المشاكل البيئية على احتمال حدوث صراعات وحروب وأثرها على التدهور البيئي وكذلك أثرها على سبل البقاء الإنساني، وهنا يعرف الأمن البيئي بأنه محور الأمن الوطني بحيث يتضمن العلاقة الديناميكية المتداخلة بين الموارد الطبيعية والنسيج الاجتماعي للدولة وعامل من عوامل الاستقرار سواء في الدولة أو المنطقة أو الإقليم⁶.

ومن خلال هذه التعاريف يتضح أن الأمن البيئي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن القومي والأمن الدولي، كونه يحاول الربط بين الأمن كمصلحة خاصة وعامة والايكولوجيا كنمط بيئي يحتاجه الإنسان لإكمال حياته وعيشه الكريم خارج نطاق التهديد والخوف.

2.1- مقومات ومعايير الأمن البيئي:

شكل الأمن البيئي والسلامة البيئية مقوم من مقومات احترام حقوق الإنسان والحريات، كحقه في الحياة العادية دون أي تهديد، بما في ذلك أيضا الحق في التنمية والرعاية البيئية والصحية الآمنة، فقد أدى تطور وتفاقم المشكلات البيئية إلى جعل العلاقة بين الأمن البيئي وحقوق الإنسان من المقومات والاهتمامات البحثية الجادة في العقود الأخيرة انطلاقا من مقوم أن حقوق الإنسان والبيئة مترابطان، فالحياة والسلامة الشخصية لأي إنسان تعتبر مقوما أساسيا للأمن البيئي، كونها تعتمد على الحماية البيئية باعتبارها المورد الأساسي لجميع أشكال الحياة، وكذلك تعتبر إطارا منتجا لحقوق الفرد في حيز الدولة والإقليم وحتى العالم،

وبالتالي فحمايتها تعتبر مقوم أساسي يؤدي بدوره إلى تمتع الفرد بالحقوق والمقومات الإنسانية الأساسية، وهذا بدوره ما يعكس العلاقة النوعية بين البيئة ومقومات التمتع بالحقوق الكاملة والعيش الكريم⁷. كما أن الأمن البيئي عبارة عن وثيقة تلتزم بالحفاظ على عناصر المحيط الحيوي من التلوث وتأمين احتياجات المجتمع، لتمكينه من تنفيذ خطط التنمية الإنسانية، مع مراعاة كفاية المخزون الطبيعي بمختلف أشكاله لدوام واستمرارية الحياة وعملية التنمية، فهو وسيلة هامة في مسألة حقوق البيئة المستديمة⁸، وعليه فمقومات الأمن البيئي تتمحور حول اتخاذ سياسة بيئية على المستويات الوطنية، الإقليمية والدولية لحماية الطبيعة والبشر من الأخطار البيئية المختلفة والمتنوعة، والتي بدورها تهدد الكرة الأرضية، فالمقومات الأساسية تكون في سلامة الإنسان وسلامة البيئة، وبالتالي الرفاهية والعيش الكريم⁹.

2- منطلقات النظرية الخضراء في العلاقات الدولية من منظور التنظير الأخضر:

مع الكم الهائل من التطور والزخم المعرفي نتج عنه أيضا تطور في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي تعد العلاقات الدولية فرعا منها، فأصبح التنبؤ أحد الممارسات التي لا يمكن التخلي عنها وخاصة في هذا الفرع الذي يزخر دوما بالمستجدات والتوقعات والتكهنات الروتينية، فالاهتمام المتزايد بالتنبؤ في العلاقات الدولية هو بدوره قادر على تقديم الإنذار المبكر قبل، أثناء وبعد الأزمات الدولية والصراعات والتوترات وحتى التفاعلات، وفي المقابل هناك علماء يناقضون ويعارضون الأمر ومستمررون في رؤية التنبؤ كمهمة رديئة مقارنة بالتفسير والتحليل ويرون أن التنبؤ أشبه بالأمر المستحيل كما يعبر عن ذلك "نازلي تشوكري: "على الرغم من إمكانية شرح التغيرات في النظام الدولي بنجاح بعد حدوثها؛ لكن لا يمكننا تحديد مفاتيح التحول المحتمل"، كما يدعمه في هذا الرأي "أوسكار مورغنسترن": "إن التكهن في الاقتصاد هو من المستحيل وذلك لأسباب موضوعية¹⁰.

وعموما فنظرية العلاقات الدولية تعني بدراسة العلاقات الدولية من منظور نظري، فهي تحاول تقديم الإطار والمقاربة المفاهيمية الذي يمكن على أساسها تحليل هذه العلاقات والتي يصفها "هولستي": "إنها أي النظرية عبارة عن نظرات شمسية ملونة تعكس وفي نفس الوقت تسمح لمرتبديها برؤية الأحداث البارزة من مختلف الزوايا لكن تكون ذات الصلة بالنظرية¹¹.

كما أن وظيفة النظرية هي الوصف والتفسير والتحليل وهناك من يدعم فكرة التنبؤ؛ لكن المشكلة ليست هنا بل كما يراها "كريس براون" في أن المشكل الرئيسي يكمن في أن العلاقات الدولية ليس لها وجود عيني أو أساسي في العالم الحقيقي من النوع الذي يمكنها من أن تحدد معرفة من المعارف الأكاديمية، وبدلا من ذلك يوجد تفاعل متواصل بين العالم الحقيقي وعالم المعرفة وهو ما تحاول النظرية الوصول إليه وتحقيقه¹².

وهو ما حاولت النظرية الخضراء وصفه وتحليله وحتى التنبؤ به وذلك من خلال منطلقاتها وتوجهاتها التي تحاكي الواقع والمستقبل، فمرتكزات هذه النظرية مدعوم بمتغيرات حجة أنثرو-مركزية، فمن المهم أن تكون حساسًا هنا للتدرجات داخل مركزية الإنسان، حيث تؤكد الحجج المتمركزة حول الإنسان أن البشر هو

المعيار الوحيد للقيمة، وتعتبر قيمة الطبيعة مهمة للشخصية؛ ومع ذلك هناك العديد من الاختلافات الدقيقة في هذا النهج.

1.2- المجتمع العالمي والتنظير الأخضر في العلاقات الدولية:

لم يعد أحد منا اليوم يشكك فيما تشهده البشرية والعالم من تغير بيئي ومناخي؛ ولكن بالرغم من هذا كله مازال بعض المناهضين والمشككين يعكفون دوماً إلى مناقشة " مسبباته البشرية " حسب زعمهم، وذلك بطبيعة الحال للتقليل من حجمه والنتائج التي ستترتب عنه، ويعود ذلك لسبب وحيد مازالت العلوم الإنسانية في بدايتها للوصول إلى "الإجماع العلمي" في مثل هذه الظواهر، وهنا ينبغي القول إذا كانت الأسباب طبيعية أو بشرية، ففي الحالة الأولى لا يمكن القيام بأي شيء لأن المصدر الرئيسي للظاهرة هو الاحتراز الشمسي الناتج عن ارتفاع حرارة المحيطات بسبب كثافة شدة الإشعاع الشمسي فقد نخطئ إذا نظرنا للنتيجة بوصفها سببا والعكس صحيح ، وأما الحالة الثانية الأمر مختلف حسب التطورات والتقلبات المتوقعة، فالسؤال هنا هو ما الذي ستواجهه البشرية بعد جائحة كورونا مثلاً؟، إما أنها ستواجه تغيراً بطيئاً متدرجاً أو صدمة بيئية أخرى بأشكال قاسية، لأن التجلي الأكثر توقعا الآن هو ارتفاع متوسط حرارة الكرة الأرضية بمقدار 02 و 06 درجات خلال القرن الواحد والعشرون، فماذا قدم المجتمع العالمي والتنظير الأخضر في العلاقات الدولية؟¹³. إن كل التقارير عن الطابع السياسي العالمي للمشكلات البيئية فهمت من جانب اعتبارها مشكلات العمل الجماعي، ومن جانب آخر من خلال منظورات الأمن ولعل الأهم في هذه الاستعارات لهذين الجانبين تلك الخاصة ب: "جارت هاردين" المعروفة بـ "بتراجيديا العامة"، والتي يشير فيها إلى أن الحوافز البنوية للفاعلين الدول التي تعمل في مجال الموارد المتاحة للجميع والتي شبهها "هاردين" بالعامية كليهما يقود للإفراط في الاستخدام وإساءة الاستخدام لتلك الموارد، وهو بدوره ما يعيق الجهود الجماعية للتخفيف من تلك الإساءة، وهنا يمكن النظر إلى أطروحة هاردين باعتبارها أساساً للأمن البيئي، فتتعلق هذه الأطروحة من نمط مثالي لموارد القرية كلها "العامية"، حيث يكون لرعاة البقر الحق في رعي أبقارهم، لكن الأرض لا يمكنها أن تقدم الكلاً إلا لعدد ثابت من الأبقار وغير ذلك فإن لكل راع حافزاً لكي يرعى أبقاره بقدر أكبر في حصته من الأرض، وفي هذه الحالة يحصل الراعي على دخل إضافي من البقرة الإضافية بينما يتشارك الجميع في الأضرار، فالدافع الأول لهاردين هو عدم وجود حل تقني لهذه المشكلة أي في بنية السلطة على الأرض التي تسمح للجميع في استغلالها وفي الحوافز المعلقة أمام الرعاة في الاستخدام الزائد للموارد والحد المشروع¹⁴، ومما لا شك فيه تعد هذه الأطروحة هي النمط المثالي للبداية في التنظير للبيئة في العلاقات الدولية ضمن نطاق المجتمع العالمي وميكانيزمات التصدي للتهديدات البيئية ضمن نطاق البشر والطبيعة.

2.2- منطلقات وتوجهات النظرية الخضراء والرؤى البيئية في العلاقات الدولية:

يتناول الفكر البيئي مصالح الطبيعة نفسها وليس فقط مصالح البشرية في الطبيعة، وتتضمن النظرية الخضراء هذا التوجه من الناحية السياسية للقيمة والفاعلية، وما الذي يجب تقييمه وكيفية الحصول عليه،

ويعود بروزها في مجمله إلى التراجع البيئي الذي تسبب فيه النشاط والعمل البشري كما تطرقنا إلى ذلك سابقاً، وكذلك زيادة ضغط العولمة وانتشارها السريع وما نتج عنها من نقل تكنولوجي، صناعي، اقتصادي، ثقافي...، كما أن الأزمة البيئية الحديثة والتي تميزت بزيادة هائلة في نطاق المشكلات البيئية حول العالم وآخرها فيروس كورونا، وكلها عوامل زادت من التأزم البيئي وتوسع حيزه ليشمل كافة أقطار العالم.

وتتنمي النظرية الخضراء إلى تقليد النظرية النقدية، بمعنى أن القضايا البيئية تثير أسئلة حول العلاقات بيننا وبين الآخرين في سياق صنع القرار المجتمعي والجماعي، وهذا بدوره أثار دائماً مسألة تحديد حدود المجتمع السياسي، بالنسبة للمشاكل البيئية التي تتخطى الحدود، وتتخذ هذه الأسئلة شكل السؤال على أي مستوى من المجتمع السياسي يجب أن نبحث عن حل؟

بالنسبة لمنظري البيئة توجد الإجابات في أفكار بديلة حول الارتباط السياسي بناء على علاقتنا البيئية، حيث كان لإدخال القضايا البيئية في العلاقات الدولية بعض التأثير، ولكن قد ينظر إلى أهميتها النظرية وآثارها العملية على السياسات؛ إما على أنها متوافقة أو لا يمكن التوفيق بينها وبين الافتراضات التقليدية والممارسات الحالية، فإذا تم النظر إليها بشكل تقليدي، فيمكن ببساطة إضافة القضايا البيئية إلى قائمة القضايا التي يتم التعامل معها بالوسائل الحالية، للأغراض الحالية؛ أما إذا تم النظر إليها بشكل بديل فقد تؤدي هذه القضايا إلى تحول نظري وعملي، ونظرًا لأن النظرية والتطبيق مرتبطان فعندما تتحدى القضايا البيئية الممارسات الحالية، فإنها تثير أيضًا أسئلة جديدة¹⁵.

إن استمرار انتشار علاقات الدولة التنافسية لا يفضي إلى التعاون البيئي أو يشجع على الفكر الأخضر، ومع ذلك كان هناك تطور نظري وبعض التقدم العملي، وظهرت أدبيات واسعة النطاق تعرض مجموعة متنوعة من القضايا البيئية من وجهات نظر نظرية مختلفة، إذا كان هذا لا يرقى إلى مستوى رؤية واحدة واضحة، فإنه يمثل بالتأكيد وجهة نظر طويلة المدى حول المستقبل المشترك للبشرية.

ومع ظهور حركات الرعاية الاجتماعية بالحيوان وتحرير الحيوان كجزء من نمو أوسع لحركات حماية البيئة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، تم تنظيم حملات لصالح النبات والحيوان وتحسين المعاملة والاستعمال مما زاد في شعبية نظرية حقوق الإنسان والتي تعتبر من مخرجات النظريات الخضراء والتي تحاول إعادة تحديد العلاقة بين البشر والعالم البيئي أي الطبيعة¹⁶.

وبناء على ما سبق يمكن تحديد منطلقات النظرية الخضراء في النقاط التالية:

➤ مما يعني أن النظريات الخضراء نبعت من وسط أزمة بيئية وتفرع عنها اقترايين كما سماهما "كلاب ودوفروجين" "البيئية العضوية"، والايكولوجيا الاجتماعية"، تضمنت إسهاماتهما وتوجهاتهما نطاق واسع من المسائل التي تشكل السياسة العالمية اليوم، حيث قدموا أطروحات حول السلام والحرب فعلى سبيل المثال تنتج المشكلات البيئية عن العسكرة، وأيضاً وبشكل موسع فإن الممارسات شبه العسكرية تنتج عن نفس الرؤية الكونية القائمة عن التراكم والسيطرة

- والاستغلال التي تقود بدورها إلى انعدام الاستدامة، وهنا المقصود ليس فقط بخصوص عدم الاستدامة البيئية لها؛ ولكن أيضا بخصوص طابعها التسلطي؛
- كما تبحث النظرية الخضراء في نطاق بحثها على الطريقة التي صارت عليها المجتمعات الإنسانية غير المستدامة ايكولوجيا مثل الوطن العربي، وهم في هذا الصدد يستهجنون هذا النمط للوجود بسبب القيم الأخلاقية المستقلة التي يعتقد أنها متأصلة في الكائنات والأنظمة الإيكولوجية، وكذلك بسبب اعتماد المجتمع الإنساني بشكل عام وأساسي على العمل الناجح للدائرة العضوية ككل من أجل البقاء والكيونة؛
- كما تركز النظريات الخضراء على الأبنية والعمليات السياسية المسيطرة والمسببة لهذا التدمير، وهو ما يرونه هم ويعلقون ذلك بإمكانية بناء مؤسسات "ترويضية للفوضى الدولية" أو ما يعرف بالرأسمالية العالمية¹⁷؛
- ويحاول باحثوا العلاقات الدولية من المنظور الأخضر "النظرية الخضراء" التعبير عن اهتمامات كثيرة من خلال مساعي الأجهزة المرتبطة بالبعد البيئي في العلاقات الدولية مثل المنظمات البيئية غير حكومية، المستهلكين الخضر علماء البيئة، والاقتصاديين البيئيين والأحزاب السياسية الخضراء والشعوب، وبشكل واسع كل الذين يسعون إلى تحويل أنماط من المساعدات والديون والتجارة العالمية وذلك لتعزيز الأنماط التنموية وجعلها أكثر استدامة في الشمال والجنوب¹⁸؛
- كما أن النظريات الخضراء تحاول التقريب بين العدالة البيئية والديمقراطية البيئية كما أصبحت الآن ذات توجه عبر قومي "وكوزموبوليتاني" لأن الموجة الأولى سعت إلى تسليط الضوء على اللاعقلانية البيئية للمؤسسات الاجتماعية كالسوق والدولة؛ وأما الموجة الثانية في النظريات الخضراء فقد كانت ومازالت أكثر انشغالا بإعادة التفكير نقديا ببعض المفاهيم السياسية الجوهرية وهو ما نتج عنه عولمية جديدة للبيئة، كما أنتج الحقوق البيئية التي أشرنا إليها سابقا والمواطنة البيئية وكذلك الدول الخضراء¹⁹، فالنظريات الخضراء في مجملها قد خضعت لطابع التحديث والنقد فهي الآن ذات طابع معياري عولمي/عبر وطني تختص بجميع معايير وبناءات البيئة المستدامة والدولة الخضراء.

3-الوطن العربي و قضايا البيئة وتحديات النظام العالمي من منظور النظريات الخضراء :

إن التغيرات البيئية التي عرفها العالم والناجمة بطبيعة الحال عن العبثية واللامسؤولية التي يتعامل بها ومعها الإنسان تجاه بيئته، أدت بدورها إلى اختلالات عميقة بالنظام البيئي، وهو المشهد بدأت مؤشرات في الانتشار على نطاق واسع في مختلف دول الوطن العربي، مما جعل من البيئة هي تتصدر الاهتمامات والرهنات العالمية، مما خلق حتمية معالجة هذه الاختلالات والتغيرات ومواجهة مختلف التحديات والمخاطر

ذات البعد البيئي، وذلك من خلال جعل البيئة كضرورة أمنية تستلزم استعمال القوانين والتشريعات اتجاه التنمية البيئية المستدامة²⁰.

1.3- تحدي العولمة و أزمة العالم العربي الحديث من منظور البيئة :

عند التفكير في العولمة بوصفها عملية سياسية من المهم أن ندرك أنه بالرغم من عدم تجسيد فكرة الكيان الجديد فوق الأممي "الحكومة العالمية"؛ لكن ذلك لا ينفى تغلغله بشكل متزايد في لغة العلاقات الدولية، في إطار ما يعرف الآن بنقاشات "الحكم العالمي" والتي يمكن فهمها على أنها أطر و قوانين وضعت للتعامل مع مشاكل عالمية تم الاتفاق عليها من قبل كل التنظيمات الدولية، والتي بدورها تصنف كإفرازات الشق السياسي للعولمة.

وهكذا نرى اليوم أن هناك إجماع ولو مبدئي حول التجارة الدولية والتدهور البيئي وحقوق الإنسان، وهو ما تتادي به النظرية الخضراء -كما تطرقنا له في المحور السابق- ولكن ما يعيب الحكم العالمي المعولم هو فشله في تقصي كيف للأنظمة قيد التشكيل للحكم العالمي - الأنظمة العربية على سبيل المثال - أن تعكس بالحقيقة مصالح الدول /أو المجموعات الأقوى /الأغنى من الناس في عالم اليوم.

وبناء عليه هل ينبغي اعتبار منظمة التجارة العالمية مؤسسة تقدم لكل دول العالم خدمة عملية لتعديل اقتصادياتها بما يتماشى مع التجارة الحرة؟ أم هل ينبغي اعتبارها مؤسسة تقنن نظاما اقتصاديا يعتمد على التجارة الحرة الليبرالية غير المنتظمة، وهذا ما تطرحه النظريات الخضراء في نقدها للعولمة بين محفزات الشمال الغني والجنوب الفقير²¹.

وقد كان من مخرجات العولمة الإيجابية والتي شملت الوطن العربي أيضا تحديد أهداف الألفية التنموية والفقير العالمي وهو ما نادى به النظريات الخضراء، ويتجلى ذلك في قمة هذه الألفية التي عقدت في ماي سنة 2000م في "نيويورك" وقد تبنت حوالي 189 دولة قرار الجمعية العامة، والذي كان يتمحور حول ثمانية أهداف بما في ذلك ضمان العناية بالبيئة وتطوير الشراكة العالمية للتنمية²².

والملاحظ أن معايير ومنطلقات النظرية الخضراء قد ظهرت كلها في الأهداف الثمانية المسطرة في قمة 2000 في نيويورك، مما يوحي بمرونة افتراضاتها وتوجهاتها العولمية "الكزمبوليتانية" في مجملها؛ ولكن إذا عدنا إلى تداعيات الشق السلبي للعولمة على الوطن العربي، نلاحظ أن ما أفرزته العولمة من الإمكانيات الهائلة وبأدواتها الفائقة وشبكتها العنكبوتية الآن تعتبر معطيات لا غنى عنها في فهم الواقع وإدارته وتغييره.

هذا التحول الهائل والجذري قد شكل فرصة وجودية أمام المجتمعات العربية لكي تخرج من قصورها العقلي، وتنهض من تخلفها الحضاري عن الركب العالمي، بحيث تمارس حيويتها وتستعيد مكانتها بما يؤهلها لأن تكون طرفا فاعلا في هندسة السياسة العالمية بصورة إيجابية وبناءة، والخروج من الإطار الذي فرضه وهم العولمة²³.

وفي هذا الإطار فقد قدم البنك الدولي والذي يعتبر من مخرجات العولمة مؤشر اقتصاد المعرفة، لمساعدة الدول على تحري موضعها وتقييم قدراتها في إطار خلق اقتصاد المعرفة الذي يوائم مطلب تنقيح البيئة، مستندا في ذلك إلى أربعة ركائز أساسية وفرعية منها مؤشر الإطار المؤسسي والاقتصادي ومؤشر الابتكار واستخدام التكنولوجيا ومؤشر التعليم والتدريب ومؤشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

2.3- التحديات البيئية المستقبلية للوطن العربي بين الرهانات البيئية واستراتيجيات المواجهة:

إن الوطن العربي اليوم بحاجة إلى تنمية بيئية مستدامة تخرجه من المأزق البيئي، وتدفع المسار التنموي وتخلق بدائل مستقبلية خارج دائرة التبعية التي لطالما حددت معالم المستقبل في الوطن العربي، خاصة خلال الفترة الراهنة والتي أطلق عليها بعض الباحثين قرن محاكمة العولمة أو عصر الانتكاسة العالمية ورجوع "قوام الدولة الوطنية"، وهذا ما أكدته الأحداث الأخيرة والأزمات المتتالية والمتتابة.

وهنا يجدر أولاً رصد أهم الرهانات ذات البعد البيئي التي تواجهها أنظمة الوطن العربي، ثم التطرق

إلى تحديد أنجع استراتيجيات المواجهة:

1.2.3- الرهانات البيئية المعولمة وأنماط الاستجابة الدولية والإقليمية في الوطن العربي:

إن أول ما يستوقفنا في هذا المستوى من الدراسة هو التوجه النيوليبرالي للدول العربية ليس كفكرة أو كذهب بل كمطلق ثقافي يستوعب بداخله كل خبرات الإنسان ومعارفه، أي النظر لليبرالية كخلاصة نهائية للتجربة الإنسانية، ومن ثمة فلا مجال لبحث مغاير عن أفق بديل يخرج عن سياقها أو يغيروها في الرؤية للعالم وقيم انتظام العيش، وهو طبعا ما التصور الذي يؤيده الفكر العربي الآن²⁴.

وعلى الرغم من أن منطلقات النظرية الخضراء تصب كلها في ونحو الأبعاد الليبرالية، مثل انتقادهم للموروثات التنويرية وتسليط الضوء على التكاليف البيئية والاجتماعية والنفسية لعملية الحداثة، إضافة إلى انتقادهم للعلاقات الذاتية للبشرية بالطبيعة غير البشرية، كما انتقدوا تبعية الشعوب الأصلية والأشكال الزراعية التقليدية، لينتهوا إلى التنويه إلى ضرورة تخصيص الأخلاقيات البيئية والفلسفة البيئية المتقاربة، والتشكيك في فكرة التمحوور حول الانسان أو التعصب للبشر من خلال الفكرة المتمحورة حول البشر باعتبارهم سلسلة التطور وأنهم مركز القيمة والمعنى في العالم، وبالتالي فرواد الطرح الأخضر بدورهم ينتقدون المصلحة الذاتية هنا وليس التعصب لفكر معين كالليبرالية وغيرها، بمعنى إصلاح الواقع وليس تحديث التبعية كما يحدث في الوطن العربي²⁵ الذي لا يزال دور الصناعة فيه يكاد يكون غائبا بالرغم من كونها تشكل محور عملية خلق الشروط الموضوعية للتنمية والبيئة، كما أن الزراعة لا يمكن أن تدخل بنشاط ملموس في مسار الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية، وذلك لعدم توفر الميكانيزمات الملائمة ورأس المال الكافي، وبالتالي فبلدان الوطن العربي مازالت تعاني الهشاشة التنموية والتي تنعكس بدورها على البني البيئية²⁶.

فعند تتبع مجمل القضايا البيئية ذات الأولوية في الوطن العربي خلال القرن العشرين نجد أنها هي ذات القضايا البيئية المطروحة الآن وإن اختلفت حدتها وترتيب أولوياتها، وتشمل هذه القضايا ندرة المياه

وتدني نوعيتها، محدودية الأرض، التصحر، التأثير البيئي نتيجة لتزايد إنتاج الطاقة واستهلاكها، انتشار التلوث الناتج عن النفايات الصلبة والسائلة كالمواد البترولية.... وفي مقابل ذلك نجد غياب مبادرات واستراتيجيات المواجهة على مستوى صناع القرار في الدول العربية²⁷.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن التراخي في الوطن العربي في الاستخدام المفرط للأدوات الاقتصادية الحديثة مثل اقتصاديات ومحاسبات البيئة وكذلك مصادر الثروة الطبيعية، وفي استخدام أساليب التقويم المختلفة الإستراتيجية، التراكمية، المشروعات، تحليل المخاطر ودورة حياة المنتج، وهو ما ينعكس ذلك سلبا في الوطن العربي على الأراضي الصالحة للزراعة والتي تعاني من الندرة إذ تقدر نسبتها ب 54 % من النسبة الإجمالية وتمثل المراعي 26% والأراضي القابلة للزراعة حوالي 14% والغابات نحو 4 %، وتمثل الأراضي المزروعة حوالي 26% من نسبة الأراضي الصالحة للزراعة، ويقع أكثر من 80% منها في السودان والجزائر والمغرب.

وبالعودة للتركيز على التغيرات المناخية فإن دور الوطن العربي في الانبعاثات والاحتباس الحراري مازال متواضعا، وذلك رغم ارتفاع معدل الانبعاث بالنسبة إلى الفرد، وعليه فالدول العربية سوف تواجه رهانات ومخاطر كارثية بسبب تغير المناخ، ولا يمكن مواجهة هذه المشكلات طبعاً إلا بالبحث العلمي المكثف والتطوير التقني الجاد²⁸.

3.3- استراتيجيات المواجهة في الوطن العربي للمهددات البيئية بين الواقع والمأمول:

على الرغم من التسجيل المتواضع لدعوات إصلاح نمط التنمية البيئية في الوطن العربي، حتى من طرف دوائر وخزائن منفذي السياسة الاقتصادية والبيئية، وان وجدت لا تخرج عن إطار الحديث عن صعوبة الخروج من المأزق الحالي، فالأهداف التي يعلنها الجميع هي دوما الرفع من معدل التنمية والنمو في شتى المجالات، وكذلك دعم ذلك بتصحيح الاختلال في هياكل الإنتاج والعمالة وتحسين توزيع دخل الفرد وتحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي العربي؛ ولكن في حقيقة الأمر ليس هناك بلد عربي واحد يستطيع أن يزعم أنه خلال القرون وليست الأعوام الماضية قد حقق تقدماً يذكر في أي مجال من مجالات التنمية البيئية، وذلك راجع لتزايد الاعتماد على الخارج وكذلك التشتت على مستوى السياسات والتكاملات العربية، وهذا راجع بدوره إلى غياب الرؤى الإستراتيجية بعيدة المدى وذات المنطلقات والبدائل المرنة²⁹، فإذا أخذنا على سبيل المثال التغير المناخي فهو ليس مشكلة عالمية فحسب، بل هو يشكل قضية إقليمية ومحلية أيضاً تثير قلقاً بيئياً كبيراً مع وجود تفاوت في مستوى حدته في بلدان المنطقة العربية، فمثلاً في شمال إفريقيا تعد الجزائر وتونس وكذلك المغرب ومصر من المناطق المعرضة بشدة لهذه التغيرات، ومن المتوقع أن تشهد هذه البلدان والمناطق ارتفاعاً في درجة الحرارة فوق المتوسط العالمي، وكذلك انخفاضاً أكبر في تساقط كمية الأمطار، وهو ما سيؤدي إلى تغيرات مناخية حادة تمتد تداعياتها إلى المنطقة ككل، فإذا كان هذا الاحتراز العالمي

يولد تفاعلات متسلسلة على مستوى تعديل نظام تساقط الأمطار والنظم الهيدرولوجية، وزيادة تواتر بعض الظواهر الجوية المتطرفة وغيرها وما صاحبها من تأثير على البيئة والسكان في المنطقة العربية. فاليوم هذه التأثيرات تنتقل بشكل خاص بين القطاعات المرتبطة مباشرة بالعناصر الطبيعية مثل الزراعة والماء والتنوع البيولوجي، وذلك نتيجة الضغط المكثف على الموارد الطبيعية، وهو الناشئ عن زيادة السكان - كما طرحته النظرية الخضراء -³⁰ وما يحدث في الوطن العربي من تلبية طلب الإنتاج والاستهلاك المصاحب لعمليات العولمة والتمدن.

وعليه فالدول العربية ملزمة بتكييف استراتيجياتها فيما يخص البعد البيئي ضمن أطر وميكانيزمات تتمثل في :

➤ تعزيز البيئة المعلوماتية

والتي يتم تحديد مستواها وتطويره ضمن السياسات التي يتبناها كل بلد على حدا، وكذلك على مقدار الانفتاح على المعلوماتية، وكذلك تعزيز المهارات المعلوماتية لدى الفرد والمجتمع، وتعزيز فرص وإمكانيات بلوغه مستوى المعلومة على كل النواحي، وتحديد كل ما يدخل في مجال البيئة والتنمية.

➤ الجاهزية

بوصفها معيارا يستخدم لقياس ووصف قدرة الدولة الواحدة، وكذلك الجهات الرسمية وغير الرسمية على مواكبة التغيرات والتطورات داخل الوطن العربي وخارجه من خلال توظيف رؤوس الأموال والمشاريع ذات الصلة بالبنى التحتية للبيئة من حيث الواقع والاستشراف.

➤ الاستخدام

وذلك ضمن المسائل المطروحة الآن في ظل المجتمع الرقمي، وكذلك المستوى التقني لتعزيز الاستخدام، وذلك بالنسبة للشركات الحكومية وغير الحكومية حتى يكون لها إطلاع بالمستجدات البيئية، ولا يتحقق ذلك إلا بتطوير البحث العلمي الموضوعي وذلك فيما يخص النسق العربي من خلال طرح مشكلاته وإسقاطها على واقعه المعاش³¹.

الخاتمة:

يجدر الإشارة في دراستنا هذه أن منطلقات النظرية الخضراء في العلاقات الدولية عامة وما يخص البيئة خاصة قد كان له مخرجاته الإيجابية من خلال ما يجري الآن في الساحة الدولية، خاصة إمكانية التوظيف في مختلف الدول سواء النامية أو المتقدمة، فرواد النظرية الخضراء يرون أن إصلاحاتها يمكن أن تطبق على كل الدول، أو كما يطلق عليه "المقاس الواحد للجميع"، وهو ما شكل عاملا لبروز مؤشرات نجاح بعض توجهات النظرية الخضراء وخاصة في ما يخص المنظمات ما فوق الدولاتية مثل منظمة "السيخ"، وهي من بين أهم المنظمات غير الحكومية والتي تعتمد على البعد الإعلامي في مراقبة سياسات الحكومات.

من جهة أخرى نلاحظ أن النظريات الخضراء نجحت كذلك في إبراز ما يعرف بالتنظير الأخضر في العلاقات الدولية وكذلك في الوطن العربي.

ويبقى الهدف الأخير والمرجو وهو حتمية معاصرة الوطن العربي هذه المتغيرات بما يتماشى مع خصوصياته وتوجهاته التنموية، وذلك من أجل الحفاظ على البيئة الدولالية للدول، وهو بدوره ما ينعكس بالإيجاب على حياه الفرد والمجتمع، ويتوافق مع برامج الوطن العربي البيئية والتنموية.

الهوامش:

¹ بوسطيلة سمرة، الأمن البيئي مقارنة الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2013، ص.05

² بوسطيلة سمرة، مرجع سبق ذكره، ص.08.

³ بن صايم بونوار وبوشامة محمد، الأمن البيئي في إفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، م.01، ع.04، ديسمبر 2018، ص.12

⁴ أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا (دراسة حالة دول القرن الإفريقي)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2014، ص.23

⁵ لطالي مراد، الأمن البيئي وإستراتيجيات ترقيته "مقاربة الأمن الإنساني"، مجلة المفكر القانوني والسياسي، م.04، ع.03، ص.540

⁶ المرجع نفسه، ص ص.540، 541

⁷ منى طواهرية، نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.11، جويلية 2017، ص.161

⁸ مسعود البلي، إشكالات الأمن البيئي في الجزائر "نحو حوكمة بيئية مستدامة وتحقيق الأمن المجتمعي، المجلة الجزائرية لحقوق والعلوم السياسية، م.05، ع.02، 2020، ص.48

⁹ أمينة دير، مرجع سبق ذكره، ص.51

¹⁰ نسرین شلبابي ومسعود شعنان، عملية التنبؤ في العلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، م.06، ع.01، جانفي 2021، ص.87

¹¹ صبرينة بن جامع و أمال بن عريوة ومحمد بن الأخضر، العلاقات الدولية بين التنظير والواقع "دراسة تحليلية"، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، م.02، ع.06، ص.371

¹² محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية "دراسة في المنطلقات والأسس"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باثنة، 2014، ص.65

¹³ جبرار ديسوا، دراسة في العلاقات الدولية، تر. قاسم المقداد، دار نينوي، دمشق، 2015، ص ص.193، 194

¹⁴ سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، تر.محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015، ص ص.392، 393

¹⁵ HUGH DYER, Introducing Green Theory in International Relations, 07/01/2018, from:

<https://www.e-ir.info/pdf/72249>

- ¹⁶ أندرو هيوود، النظرية السياسية، تر. لبنى الرندي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص.328
- ¹⁷ سكوت بورتشيل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.419،420
- ¹⁸ تيم دان، ميليا كوريك وستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تر. ديما الخضراء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص.621
- ¹⁹ نفس المرجع، ص.614
- ²⁰ مني طواهرية، مرجع سبق ذكره، ص.164
- ²¹ جوانيتا إلياس وبير ستنش، أساسيات العلاقات الدولية، تر. محي الدين حميدي، دار الفرقد للنشر والتوزيع، دمشق، 2016، ص.182
- ²² المرجع نفسه، ص.215،216
- ²³ علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي "من المنظومة إلى الشبكة"، ط.02، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012، ص.14
- ²⁴ الطيب بوعزة، نقد الليبرالية، تنوير للنشر والإعلام، القاهرة، 2014، ص.152
- ²⁵ تيم دان، ميليا كوريك وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص.611-613
- ²⁶ سمير عبده، الوطن العربي "بين التخلف والتنمية"، منشورات دار مكتبة الحياة، 2012، ص.15
- ²⁷ مصطفى كمال طلبة، التحديات البيئية الأساسية في البلدان العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009، ص.34
- ²⁸ المرجع نفسه، ص.35،36
- ²⁹ السيد يسين وآخرون، التراث وتحديات العصر في الوطن العربي "الأصالة والمعاصرة" بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، ط.02، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص.753
- ³⁰ زهرة الذهابي، المسألة المناخية واستراتيجيات تدبير الموارد الطبيعية في المغرب التشخيص والبدائل، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، م.02، ع.04، أبريل 2021، ص.29
- ³¹ أسعيداني سلامي، مرجع سبق ذكره، ص.13